

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد فاسلر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): استمحو

لي، بالنيابة عن وفدي، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. وأنا على اقتناع بأن اللجنة الأولى لدورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين ستستفيد تماما من مؤهلاتكم، المهنية والشخصية على السواء، وبأن عملنا تحت قيادتكم سيكون بالنجاح.

إن سويسرا تولي أهمية كبيرة لجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرى أن هذه الجهود أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. وبلدي مصمم على دعم وتأييد جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة وعملية. وقد صادقت سويسرا على جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ونفذتها بشكل كامل وبدون شروط. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى أن يفعلوا نفس الشيء بأسرع ما يمكن. وبالتالي ستعزز

السلم والأمن الدولي كجهد جماعي وسيصبح من الممكن إحراز تقدم جديد في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتود سويسرا، على وجه الخصوص، أن تعرب عن رغبتها في أن تصدق على هذا الاتفاق جميع البلدان التي يلزم تصديقها لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن ينضم جميع أفراد المجتمع الدولي بلا تأخير وبدون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يزال من الصعب تحقيق تقدم حقيقي في المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، على الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية مؤخرا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لمصادقة الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) ومعاهدة الحظر الشامل. ونرحب أيضا بحقيقة أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، عام ٢٠٠٠ قد تمكن، في آخر لحظة، من اعتماد إعلان ختامي متوازن بصورة جيدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت التزاما ملحوظا بتكثيف جهودها في ميدان نزع السلاح النووي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والوثائق التي صاغها الرئيسان، السفير لينت ممثل بلجيكا والسفير أموريث ممثل البرازيل، توفر أساسا راسخا لتوافق الآراء. ويود بلدي أن يؤكد للرئيس الحالي، السفير دراغانوف ممثل بلغاريا، وكذلك خلفه، السفير ويستدل ممثل كندا، دعمه الكامل في عملية المشاورات التي سيضطلعان بها.

وقد كان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في هذا الربيع مناسبة لاستعراض تفاصيل حالة نزع السلاح المتعدد الأطراف والانتشار النووي. والمناقشات التي جرت في المؤتمر أعادت التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا يزالان موضوعين رئيسيين للأمن الدولي. ومع ذلك، على الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدت في الإعلان الختامي بمزيد من الالتزامات الملزمة، فمن الضروري الإقرار بأن أهداف نزع السلاح النووي المتفق عليها في سنة ١٩٩٥، والتي كانت، بصراحة، جد متواضعة، لم تتحقق. وما يهم في النهاية هو التنفيذ العملي بدون تأخير لأهداف ومبادئ الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ترحب سويسرا، بالتقدم المحرز مؤخرا في ميدان التفتيش الصناعي ومعايير عمليات التفتيش هذه. كما نرحب بالاتفاق المعني بتكثيف خلائط المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة. ومن شأن هذه القرارات أن تعزز الركن المعني بالانتشار في المعاهدة. وستواصل سويسرا جهودها من أجل الإسهام في إيجاد حلول في هذا المجال. وقد كثفت سويسرا جهودها لتنفيذ أكثر فعالية للمادة العاشرة في ميدان المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، لتسهم بذلك في إضفاء الصفة العالمية على الاتفاقية. وثمة مشكلة هامة لا تزال قائمة هي تدمير الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يساعد القرار المتخذ مؤخرا لتعديل نظام التدمير الاتحاد الروسي في استكمال تدمير

ومع ذلك، فإن هذه التطورات الإيجابية لم تسفر عن نتائج أخرى أكثر واقعية. وقد عجز مؤتمر نزع السلاح في جنيف عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله. وكان هناك أيضا تشكك في نوايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بتطوير ونشر منظومات قذائف دفاعية وطنية. ويمكن لهذا القرار أن يؤدي إلى ردود سلبية من دول أخرى وأن يعرض الاتفاقات القائمة للخطر.

ولذا فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته الرئيس الأمريكي مؤخرا لتأخير نشر المنظومة. وأعربت الحكومة السويسرية دائما عن تأييدها لإبرام اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لا يأخذ في الاعتبار معاهدة ١٩٧٢ الثنائية للحد من منظومات القذائف الدفاعية فحسب، ولكن يعطي أيضا الاعتبار الواجب لاستقرار النظام الأمني الاستراتيجي الدولي.

ويواجه مؤتمر نزع السلاح في جنيف مأزقا خطيرا. فلقد أنهى مداولاته هذه السنة مرة أخرى بدون أن يتمكن من البدء بإجراء مفاوضات هامة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العديد من رؤساء المؤتمر، والتي نعرب عن امتناننا لهم عليها، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل. والأولوية بالنسبة لسويسرا، هي للشروع، بدون شروط مسبقة، في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وسويسرا مستعدة أيضا للتعامل مع المسائل الأخرى التي لا تزال معلقة، والبدء بإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن الضمانات الأمنية، حالما يوضح المؤتمر الهدف المحدد لهذه المفاوضات ويتفق بشأن ولايتها. ونظرا لأهمية وإلحاح إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لاستمرار عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، يتحتم على المؤتمر اعتماد برنامج عمل في وقت مبكر من السنة المقبلة.

للخطر تنميتها الاجتماعية والاقتصادية أيضا. وتشارك سويسرا مشاركة نشطة في الجهود الرامية للتصدي لهذه المشكلة. وترحب بلادي بقرار الأمم المتحدة بأن تنظم في عام ٢٠٠١ المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وقد عرضت استضافة المؤتمر في جنيف. وإننا على استعداد لتسديد فرق الكلفة بين جنيف ونيويورك، وتقديم الموارد اللازمة لضمان المشاركة الكاملة في هذا المؤتمر.

وسيكون هذا المؤتمر حدثا هاما جدا في تطوير وتعزيز وتنسيق جهود المجتمع الدولي ضد التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وتود سويسرا أن تسهم بنشاط في الجهود المختلفة المبذولة لضمان نجاح هذا المؤتمر. وقد وزعت فرنسا وسويسرا خلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية ورقة تتضمن النقاط الأساسية بشأن صك قانوني دولي محتمل يُعنى بوضع العلامات، وتسجيل واقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة. وينبغي أن يكون الهدف من هذا الاتفاق تحسين رصد تدفقات الأسلحة الصغيرة وإحكام الرقابة عليها. وتقتصر الحكومتان الفرنسية والسويسرية أن تتضمن خطة عمل المؤتمر عددا من المبادئ والأهداف لاتفاقية يتم التوصل إليها مستقبلا من أجل وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة وتسجيلها واقتفاء أثرها. وفي هذا السياق، تعترف سويسرا وفرنسا أن تنظما في أوائل العام القادم في جنيف ورشة عمل بشأن وضع العلامات على الأسلحة، وستكون المشاركة فيها مفتوحة أمام جميع الأطراف المهتمة.

وغني عن البيان أن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة لا بد وأن يقترن بتدابير أخرى للشفافية والرقابة، فضلا عن تدابير للخفض في سياق عملية إعادة التعمير فيما بعد الصراع. وتنوي بلادي أن تواصل جهودها في هذا الميدان وأن تنظم خلال العام المقبل ورشة عمل ثانية بشأن

أسلحته النووية في حدود الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية.

الأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية ممنوعة بالفعل بمقتضى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وتتمثل جهودنا اليوم في استكمال هذه الاتفاقية وتعزيز فعاليتها بتدابير محددة. وانطلاقا من هذا الهدف، تشارك سويسرا بنشاط في عمل الفريق المخصص المعني بالأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية في جنيف. وقد دخلت هذه المفاوضات الآن مرحلة حاسمة بهدف استكمالها قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠٠١ في جنيف.

يعلم الأعضاء أن سويسرا ترحب باستضافة منظمة الأسلحة البيولوجية التي ستنشأ في المستقبل، في جنيف. ويدلل ترشيح جنيف لذلك على الأهمية الكبيرة التي تعلقها بلادي على هذه المفاوضات. وسنقدم قريبا عرضا محددا ومفصلا في هذا الشأن. وبوسعي أنؤكد للجنة هنا الآن أن العرض السويسري سيكون سخيا، سواء بالنسبة للامتيازات والحصانات أو العرض المالي. وسوف تتخذ السلطات في بلادي كل التدابير اللازمة حتى يتسنى افتتاح هذه المنظمة الجديدة في جنيف دون إبطاء والاستفادة من شروط العمل المثلى، فضلا عن الاستفادة من البنية الأساسية الدولية الممتازة التي تتيحها المدينة.

إن تقرير الألفية الذي قدمه الأمين العام أكد على أهمية حماية السكان المدنيين والأفراد. وإن حماية البشر هي في صميم مفهومه الأمني. والواقع أننا لا بد أن نركز جهودنا على تعزيز الأمن البشري. وفي هذا السياق، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها يمثل مشكلة معقدة تقتضي تدابير عاجلة. إذ أن التكديس المفرط لمثل هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها لا يهدد السلم والأمن في العديد من مناطق العالم فحسب، بل يعرض

للدول الأطراف الذي يعقد في ماناغوا، وتدعو الدول كافة للإسهام بنشاط في هذه العملية.

أما الصك الهام الآخر في ميدان الأسلحة التقليدية، فيتمثل في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠١ الفرصة لتقييم تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، وكذلك دراسة التطورات الفنية وغيرها مما سيسمح بتخفيض الآثار المفرطة الضرر أو العشوائية لبعض الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تعلق سويسرا أهمية خاصة على مشكلة القنابل العنقودية وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر. وسويسرا على استعداد لتأييد صياغة بروتوكولات إضافية. وبغية إعداد المؤتمر الاستعراضي ودعمه في هذا الميدان، ينبغي إنشاء فريق للخبراء لهذا الغرض. وأخيرا، فقد ضاعفت سويسرا من جهودها لتحديد السبل الكفيلة بخفض معاناة ضحايا الأعيرة النارية، انطلاقا من تقاليدنا الإنسانية. وتعتزم بلادي تنظيم ورشة عمل ثالثة في سويسرا العام القادم بشأن الجروح الناتجة عن انفجار القذائف.

إذا أجرينا تقييما لنتائج جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح خلال الاثني عشر شهرا الماضية، للاحظنا أن التقدم المحرز في ميدان أسلحة الدمار الشامل كان مخيبا للآمال، في حين أن جهود المجتمع الدولي لحماية السكان المدنيين والأفراد من الآثار الخطيرة للاستخدام العشوائي لأسلحة تقليدية معينة، كالألغام المضادة للأفراد أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قد اكتسبت زخما حقيقيا. وسويسرا ترحب بالاهتمام الدولي الواجب المولى للجانب الإنساني لتحديد الأسلحة وحماية السكان المدنيين، الأمر الذي يتماشى تماما مع ما يسمى ”روح جنيف“.

تحسين الأمن ورصد مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيرا، شرعت سويسرا في مشروع لنشر حولية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد انضم عدد من الدول إلى هذا المشروع. والمجلد الأول من هذه الحولية بشأن الأسلحة الصغيرة الذي سيصدر في أوائل العام المقبل، لن يكون وثيقة مرجعية للمؤتمر الدولي فحسب، بل سيتيح الأدلة على فوائد المشاركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، انعقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. وأتاح لنا ذلك الاجتماع إحراز مزيد من التقدم بشأن تنفيذ الاتفاقية وزيادة الوعي بين الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن إلحاحية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد قطعت الجهود الرامية إلى إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية المعنية بالألغام شوطا لا بأس به، فقد وقعت عليها ١٣٨ دولة وصادقت عليها ١٠٧ دول. ولكن ما زال يتعين عمل الكثير. ولم يعلن عدد من الدول الرئيسية بعد التزامه بالاتفاقية. وعلينا أن نضاعف جهودنا بغية تعزيز طابع عالمية الاتفاقية. وفي هذا السياق، وبغية تيسير تصديق البلدان التي يجب أن تدمر مخزوناتهما من الألغام المضادة للأفراد بعد انضمامهما إلى الاتفاقية، فقد عرضت سويسرا تدريب مختصين على تدمير الألغام المضادة للأفراد.

وترحب بلادي بما تحقق من تقدم مؤخرا في إطار العملية بين الدورات التي تمت في مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والتهيئة للاجتماع السنوي التالي

ومثلما فعل ممثل البلد الذي يترأس حاليا الجماعة الاقتصادية، أود إبلاغ اللجنة ببعض الخطوات في مجال نزع السلاح التي تم اتخاذها في المنطقة دون الإقليمية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اتخذ رؤساء الدول القرار ٩٩/١٢ الذي يلزم جميع الدول الأعضاء بإنشاء لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي مالي استهلت اللجنة بالفعل في تيمبوكتو مشروع الأسلحة مقابل التنمية؛ وبتائج معلومات عامة وتوعية على مستوى البلد بمساعدة فنية بلجيكية؛ وإنشاء سجل للأسلحة وضمان سلامة الترسانة الوطنية؛ ومراقبة الحدود من أجل مكافحة الاتجار بالأسلحة وقطاع الطرق العابرين للحدود، مع البلدان المجاورة؛ وإقامة حلقات عمل لأعضاء اللجان الوطنية وممثلي المجتمع المدني من أجل تعزيز وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والتعليم والاتصالات.

وفي غينيا - بيساو، استحدث برنامج التنسيق والمساعدة ومركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في بيساو - بالتعاون مع السلطات الوطنية وممثلي المجتمع المدني - مشروعاً لجمع الأسلحة من أجل توفير التمويل لمشاريع التنمية. وتم طرح المشروع على الأمم المتحدة ومصادر تمويل أخرى.

وفي النيجر، وبدعم من إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تم تنظيم احتفال شعلة السلام، على طراز الاحتفال الذي يقام في مالي، وأقيم احتفال مماثل في ليبيريا.

ومنذ أن تولى النظام الجديد السلطة في السنغال، تلتزم الحكومة بحل قضية التمرد في كاسامانسي مع جارتها، غينيا - بيساو وغامبيا.

واستضافت غانا - إلى جانب عقدها حلقة عمل من أجل الإعداد لتسجيل الأسلحة الصغيرة ومخزونات السلع الأساسية في أكرا - مؤتمراً أفريقياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حول الأطفال المتضررين من الحرب.

ومع ذلك، ستذهب هذه التطورات أدراج الرياح إن لم تكشف الدول الكبرى وغيرها من الدول جهودها وسعيها لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة وشاملة وبصورة يمكن التحقق منها. وبالنسبة لبلادي، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح النووي، لا سيما مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في جنيف، تعد عناصر ضرورية من أجل صون الأمن والاستقرار الدوليين.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلادي، أود في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد كامل تأييد وفدي لكم في أداء مهامكم السامية.

وأود أن أشكر السيد دانا بالا للملاحظات المشجعة التي أدلى بها في افتتاح المناقشة.

وفي مطلع الألفية الثالثة نجد أن أحد أكثر المهام التي تواجه البشرية إلحاحاً هي تخليص العالم من الخوف من أسلحة الدمار الشامل ومن آفة الأسلحة الصغيرة. وفي أبوجا بنيجيريا، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبل عامين وقفاً اختيارياً فيما يتعلق بالتعامل بهذه الأسلحة، وذلك استجابة لمبادرة من مالي لمعالجة انتشارها وتأثيرها على برامج التنمية الأفريقية. ومنذ ذلك الحين، بادرت دول أفريقية ومنظمات دولية وغير حكومية شتى بأعمال مركزة، ولكن مكتملة، من أجل البحث عن استراتيجيات سياسية للحد من نقل وحيازة السكان المدنيين لهذه الأسلحة بطريقة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير مرة أخرى بتنفيذ الجماعة الاقتصادية لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، وهو آلية أنشئت لتنسيق جميع الأنشطة ذات الأولوية التي تم تحديدها وتنفيذها لتحقيق الأهداف المتمثلة في الوقف الاختياري.

واليوم تستحوذ قضية نزع السلاح على اهتمام كبير في كل أرجاء العالم وفي أفريقيا على وجه الخصوص. ويجب أن نستثمر هذه الحالة لكي ندفع إلى الأمام عجلة برنامج نزع السلاح على جميع المستويات، من أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية على عزمها الإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال منع التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها واستخدامها في منطقتها دون الإقليمية، وذلك من أجل توفير المناخ الملائم للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

السيد هولام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الأولى للجنة الأولى في الألفية الجديدة. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفد الولايات المتحدة لجهودكم من أجل دورة مثمرة.

في مرات سابقة هنا، كنت أتكلم عن الطريق الذي ينبغي أن يسلكه المجتمع الدولي، وكنت أطلع اللجنة على التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في تحقيق هدفينا المشتركين الممثلين في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. والآن، حيث تنتهي فترة ولايتي، نستطيع أن نستعرض بفخر الخطوات العديدة التي قطعناها لتحقيق هذه الأهداف.

وما يكتسب أهمية قصوى لنا جميعاً هو كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد شاركت الولايات المتحدة بنشاط في مجموعة من الأنظمة. فصدقنا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وما زلنا نؤيد بقوة مفاوضات جنيف لاستحداث بروتوكول للامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفي نهاية الشهر الحالي، سوف تستضيف مالي مؤتمراً إقليمياً حول الأسلحة الصغيرة.

أما بالنسبة لاتحاد نهر مانو، فهو يجمع بين ثلاثة بلدان هي - سيراليون وغينيا وليبيريا - تواجه مشاكل أمنية تؤثر بشكل خطير على العلاقات السياسية والمشاريع الاجتماعية في هذه الدول الثلاث. ويمكن للأعمال التي تقوم بها هذه الدول التي تواجه أزمات اجتماعية كبيرة أن تساعد في إرشاد المبادرات المختلفة لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية.

وتود مالي، التي تشارك بشكل كامل في الأعمال الجارية لكبح بلاء انتشار الأسلحة الصغيرة، أن تطلق نداء من أجل تسويق الجهود الإقليمية وزيادة دعمها في هذا الميدان، لا سيما تأييد عمليات الوقف الاختياري، واحترام عمليات الحظر المفروض على شحنات السلاح، وتعزيز المراقبة. وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذه القضية في عام ٢٠٠١ الفرصة للمجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات الملائمة لوضع حد للتكديس المفرط لهذه الأسلحة. ويجب أن يتصدى هذا المؤتمر لجميع جوانب هذه المشكلة وأن يشدد على الشفافية بصفة خاصة.

والتמיד غير المحدد لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتوقيع العديد من المعاهدات الأخرى حول جوانب هامة لزع السلاح والتصديق عليها، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، هذه الأحداث تقدم إسهاماً هاماً في بناء الثقة، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر وسعاً لتحقيق تعميم معاهدة عدم الانتشار، التي تظل الأساس لزع السلاح النووي. وتطلب مالي من الدول التي لم تلتزم بعد بمعاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها من أجل صالح المجتمع الدولي بأسره.

أكثر من ٥٠٠ قذيفة وقاذفة، ولضمان سلامة وأمان المواد النووية. كذلك عملنا مع هذه الدول على وضع المواد الانشطارية الزائدة تحت الرقابة الدولية، وعلى تحويل المواد الانشطارية الزائدة إلى أشكال غير قابلة للاستخدام في الأسلحة على نحو لا رجعة فيه. والولايات المتحدة نفسها أزالَت ٢٢٦ طناً من المواد الانشطارية من مخزونها العسكري.

وعملنا مع أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس للمساعدة في إقناع تلك الدول بالتخلي عن الأسلحة النووية تماماً. وتفاوضنا مع كوريا الشمالية لتفادي انسحاب ذلك البلد من معاهدة عدم الانتشار وتجميد إنتاجه للبلوتونيوم. كذلك يشجعنا أن نرى استمرار كوريا الشمالية في الالتزام بالوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف.

وستواصل الولايات المتحدة دعم إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية للنهوض بأهداف عدم الانتشار وبالأمن الإقليمي. ولقد صادقنا على بروتوكولات أمريكا اللاتينية ووقعنا على بروتوكولات أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ. وإلى جانب الدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وصل الآن عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المؤهلة لضمانات الأمن السلبية واجبة التنفيذ قانوناً من جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى ١٠٠ دولة تقريباً.

ودلّت الولايات المتحدة على التزامها بأن تنهي إلى الأبد تجارب التفجيرات النووية كونها أول دولة توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أتاح ذلك لنا الفرصة لأن نشارك مشاركة كاملة في الجهود الدولية الرامية إلى الإعداد لدخول المعاهدة حيز النفاذ في نهاية المطاف. وبالمشورة الحكيمة والفعالة من الرئيس السابق لهيئة رؤساء الأركان المشتركة الفريق أول جون شاليكاشفيلي، نفوم مع

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، نود أيضاً أن نشهد تحقيق المزيد وبسرعة أكبر. إلا أننا على الطريق السليم. فلقد دمرت الولايات المتحدة وروسيا حوالي ٢٥ ألف سلاح نووي في العقد الماضي، واتفقتا على أن ستارت - ٣ ينبغي أن تخفض مستوى الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٨٠ في المائة عما كان منشوراً قبل عقد مضي.

ولقد خفضنا نحن في الولايات المتحدة مخزوننا من الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ما يقرب من ٥٠ في المائة، وأنواعاً أخرى من الأسلحة النووية بنسبة ٨٠ في المائة. وألغينا حالة التأهب لقاذفاتها الثقيلة، وقواتنا الاستراتيجية لا تستهدف أي بلد. كما خفضت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عدد الأسلحة النووية لقواتها دون الاستراتيجية في أوروبا بنسبة تزيد عن ٨٥ في المائة، ويقاس الآن وقت رد الفعل للطائرات ذات الاستعمال المزدوج بالأسابيع، بدلاً من الدقائق.

ولقد عملت الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في الربيع الماضي تحديداً اتفقنا نحن وروسيا على مبادرة واسعة النطاق لتشجيع المزيد من التعاون بشأن الاستقرار الاستراتيجي؛ وكثفنا المناقشات حول ستارت - ٣ وحول تعزيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والحفاظ عليها؛ واتخذنا خطوات نحو إنشاء مركز مشترك لتبادل البيانات من أجل تبادل البيانات الخاصة بالإنذار المبكر؛ واتفقنا على التخلص من ٦٨ طناً - ٣٤ لكل طرف - من البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة والتي تم سحبها من برامج الأسلحة النووية بطرق تمنع استخدامها في الأسلحة مستقبلاً.

وفي المدى الأبعد، أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ٣ مليارات دولار لمساعدة روسيا وغيرها في القضاء على

حول وضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤتمر نزع السلاح. إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

ولقد انقضى الآن سبعة أعوام منذ أن اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها الداعم للمفاوضات حول وضع معاهدة لإنهاء إنتاج المواد الانشطارية للتفجيرات النووية، وخمسة أعوام منذ موافقتها على الولاية الخاصة بتلك المفاوضات. وقد أعيد التأكيد على توافق الآراء هذا من كل أعضاء المجتمع الدولي قبل عامين فحسب في دورة اللجنة الأولى عام ١٩٩٨ ثم من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في شهر أيار/مايو خلال المؤتمر الاستعراضي لتلك المعاهدة.

ولو كان مؤتمر نزع السلاح قد بدأ المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل خمسة أعوام، وحتى استأنف أعماله من حيث توقف عام ١٩٩٨، عندما بدأت المفاوضات بصورة موجزة، لأمكن استكمال المفاوضات قبل يومنا هذا. والكثيرون من أعضاء اللجنة سيطالبون باتخاذ الخطوات اللاحقة، بينما هم لا يتزحزون عن الأرض الراسخة التي يقفون عليها، وهذه المطالب تتبخر الآن في الفضاء. وليس هناك أي حافز يُذكر للنظر في مقترحات أخرى لتحديد الأسلحة النووية على الصعيد المتعدد الأطراف، ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تواصل إحباط الجهود التي يبذلها رئيس بعد آخر من رؤساء المؤتمر من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة، على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة بيّنت بوضوح استعدادها لقبول برنامج عمل للمؤتمر من شأنه أن ينشئ هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي.

أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بتقصي كيفية إمكاننا تعبئة التأييد للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذه الأثناء، ستواصل الولايات المتحدة التقييد بوقفها الاختياري لتجارب التفجيرات النووية.

وكثيراً ما اجتمعت اللجنة الأولى بعد بعض الأحداث الجوهرية التي بدت تتيح فرصة لتحقيق تقدم في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف. ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال، شعرنا بتفاؤل ناجم عن أن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى سيستريح زحماً لإحراز تقدم في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف. وأدت المفاوضات الناجحة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى إثبات وجهة تلك الآمال.

وها نحن نجتمع الآن بعد مجرد بضعة أشهر من النجاح الهائل الذي حققه هذا العام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي كان الكثيرون قد توقعوا أن يكون حاداً ومسبباً للخلاف والانشقاق. وتوقع البعض ما هو أسوأ من ذلك؛ والواقع أنه أشير إلى أن قابلية المعاهدة ذاتها للبقاء في المستقبل أمر مشكوك فيه. ولكن الأطراف في تلك المعاهدة بيّنتوا للعالم أجمع ما يمكن تحقيقه عندما نضع مصالح الأمن المشترك في المقام الأول. وأثبتت وزيرة الخارجية أولبرايت بُعد نظرها عندما أشارت في ٢٤ نيسان/أبريل إلى أن أطراف المعاهدة يمكنها معاً المساعدة في بناء عالم أكثر أماناً وأكثر أمناً لجميع الشعوب.

وعملنا تحت القيادة الحكيمة والحليمة للسفير عبد الله بعلي ممثل الجزائر وحسمنا خلافاتنا وجعلنا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ناجحاً. وكانت الولايات المتحدة تأمل في أن تمتد روح التعاون المثالي الذي تحقق في ذلك المؤتمر الاستعراضي إلى مجالات أخرى، مثل المفاوضات

اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، التي تحرم استحداث وحيازة وتخزين العناصر الأساسية البكتريولوجية والسمية كأسلحة للحرب. وقد تحققت منجزات كثيرة في مفاوضات جنيف التي تناولت قضايا عديدة كان لا بد من معالجتها إذا كان لنا أن نعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويجب ألا نتعثر - وعلينا ألا نألو جهدا في سبيل معالجة التبعات الأمنية لكل هذه القضايا. ومع ذلك، لا يوجد الآن أي رأي مشترك فيما بين المشاركين في المفاوضات المتعلقة بتلك الاتفاقية حول موطن التركيز في البروتوكول المتوخى أو حول الأهداف التي يجب أن يحققها بالفعل.

والمفاوضات عاجزة عن إحراز أي تقدم في الوقت الذي ينبغي لها فيه أن تجد الحلول اللازمة لتحسين الأمن لجميع المشاركين. ولا بد لنا، مثلا من أن نحسن الشفافية من خلال إصدار إعلانات ذات صلة وذات مغزى ومن خلال القيام بأنشطة موقعية. ومع ذلك، لا يمكن السماح للمفاوضات بأن تعرقل قدرة أي دولة على الدفاع عن نفسها من أولئك الذين يتجاهلون المعايير الدولية ضد الأسلحة البيولوجية، أو أن تسلب من أي أحد منا القدرة على إحراز تقدم في مجال التكنولوجيا الإحيائية لمنفعة كل الجنس البشري. ويجب ألا نحول هذه المفاوضات إلى مسار من شأنه أن يقوض صكوك عدم الانتشار الجاري العمل بها. والولايات المتحدة لن تسمح بحدوث ذلك.

إن المرء ليعجب كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يحقق ذلك القدر الهائل من النجاح في بعض المحافل، بينما لا يحقق إلا النذر اليسير في محافل أخرى، فنحن نثبت أحيانا أننا بارعون في وضع المصالح الأمنية المشتركة في المقام الأول، ولكن مواقف بعض الدول تتشدد في أحيان أخرى تأييدا لأهداف غير واقعية تعرقل التقدم وتحجب رؤيتنا عن التركيز على الصورة الأكبر.

وتطالب بعض الدول الأعضاء في ذلك المؤتمر بأن يجري المؤتمر مفاوضات لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي كضمن للمضي قدما في عملية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أنه لا يوجد أي سباق للتسلح في الفضاء. كما أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تحظر وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. ومن المفارقات العجيبة أن من بين الدول التي تشير إلى مبادرتنا الخاصة بالدفاع الوطني بالقذائف كمبرر لإجراء مفاوضات بشأن الفضاء الخارجي في المؤتمر - توجد دول أدت ممارساتها في انتشار الأسلحة إلى جعل الدفاع الوطني بالقذائف مسألة ذات أولوية في المقام الأول. وينبغي لتلك الدول أن تتحلى بالواقعية. وخططنا الخاصة بالدفاع الوطني بالقذائف لا تتوخى أنشطة تتعارض مع القيود الحالية على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وفي أول أيلول/سبتمبر أعلن الرئيس كلينتون أنه سترك مسألة البث في نشر منظومة الدفاع الوطني بالقذائف خلفه. ولقد كان ذلك خيارا صعبا ولكنه كان الخيار الصائب. فسوف نستخدم هذا الوقت للتلقي بأصدقائنا في كل أنحاء العالم كي نشرح لهم سبب اعتقادنا بوجود حاجة حقيقية للدفاع الوطني بالقذائف، وأن الدفاع الوطني بالقذائف كما نتوخاه لن يهدد أحدا، بل أنه سيعزز الاستقرار الاستراتيجي. إلا أن أهم شيء بالنسبة لهذه الهيئة، وللمؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة أنه لم تعد هناك الآن ببساطة أية مبررات أخرى لتعطيل عمل المؤتمر. فلقد آن الأوان للسير بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن من أولوياتها القصوى معارضة نشر جميع أسلحة الدمار الشامل. وما فتئ المجتمع الدولي يعمل بكد لخمس أعوام الآن من أجل تعزيز

جديدة تتفق فيها مصالحنا. إلا أننا لن نصل أبداً إلى أعلى السلم إذا ما تعثرنا في درجاته الأولى. نحن لدينا جدول أعمال واسع النطاق لتحديد الأسلحة ينتظر استكماله، وهو لا يقتصر على مجرد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بل أنه يرمي أيضاً إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحسين ضوابط المواد الانشطارية، وزيادة الشفافية، ومعالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والنهوض بتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، والتفاوض في مؤتمر نزع السلاح حول حظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبالرغم من الاختلافات العديدة الخطيرة القائمة منذ أمد بعيد، فإن علاقة العمل فيما بين المشاركين في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار مكنت من زيادة تعزيز المعاهدة. وعلمنا جميعاً الآن أن نتابع مع الاستنتاجات الهامة المفصلة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. فلنستلهم روح التعاون التي أرشدتنا طوال المؤتمر، ولنعمل معاً لتعزيز مصالحنا المشتركة في عالم أكثر أماناً وأكثر استقراراً. ولنجعل السنوات القليلة الأولى من الألفية الجديدة أفضل حتى من السنوات القليلة الأخيرة من الألفية الماضية.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ كلمتي بتهنئتك على انتخابكم لمنصبكم الهام. ويسرنا بصفة خاصة أن يوجه أعمالنا في هذه الدورة ممثل بلد اتخذ مواقف هامة بشأن مسائل معقدة للسلم والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وإننا على يقين من التوصل بتوجيهات منكم إلى تسوية نحن في أمس الحاجة إليها لحل مسائل مدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى. وبوسعكم أن تعتمدوا على دعم وفد بيلاروس.

ونحن لا نحقق أهدافنا المشتركة إلا من خلال التعاون. وتشهد المفاوضات التي أجريناها بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على ما يمكن أن نفعله عندما نعمل في سبيل غرض مشترك بينما نمارس حقنا السيادي في أن نقرر لأنفسنا السياسات التي تعزز أمننا الوطني. إلا أن البعد الأمني لتحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف يبدو منسياً في بعض الأحيان؛ كما أن الأرضية المشتركة بين الأمن الجماعي والأمن السيادي يتعذر علينا إدراكها. وتؤدي التوقعات غير الواقعية إلى إحباط النهج القائمة على حسن الإدراك والتي يمكن أن تنهض بأهدافنا المتبادلة. ويصبح تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف تضالاً فيما بين أصحاب المصالح الاقتصادية أو السياسية المتنافسة يفوز فيه طرف وتخسر بقية الأطراف، بدلاً من أن يكون مسعى لتحقيق فيه جميع الدول أمنها المشترك.

إننا بحاجة لأن نمضي قدماً بعضاً مع بعض وأن نعزز مناخ حسن النية الذي ولّده المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن من جانبنا نأخذ بشكل حدي الآفاق المهيأة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المشار إليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونريد أن نستكمل المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في غضون خمسة أعوام. وسنواصل بذل قصارى جهودنا من أجل اتخاذ المزيد من الخطوات في عملية نزع السلاح النووي. وانطلاقاً من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، لا بد لنا من أن نبحث عن مجالات أخرى يمكننا إحراز تقدم فيها.

لقد ركزت اهتمامي اليوم على عنصرين من العناصر التي أشرت إليها في العام الماضي باعتبارها "جدول أعمال متجدد". ومن المؤكد أنه يمكننا أن نبحت عن مجالات

هناك. وقبل انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة أودعت بيلاروس صكوك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى.

وفيما ندخل الألفية الثالثة يجب علينا جميعاً أن نبذل كل جهد من أجل إيجاد عالم آمن لجميع أعضاء الأمم المتحدة. لذلك، نعتبر أن المنظمة ينبغي أن تواصل تركيز جهودها واهتمامها على خفض درجة التهديد النووي وإزالة الخلل المزعزع للاستقرار في ميدان الأسلحة التقليدية. ذلك بالذات هو النهج الذي برز هذا العام في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ٢٠٠٠، الذي اعتمد المشاركون فيه برنامجاً ذا خطوات إضافية لزع السلاح النووي، وأكدوا مجدداً مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي.

إن ارتفاع عدد الدول المشاركة في معاهدة عدم الانتشار إلى ١٨٧ دولة، وتصديق دول رئيسية عديدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشهدان على السياسات الثابتة التي تنتهجها تلك الدول في ميدان الأمن النووي. وبيلاروس على اقتناع بأنه يجب تقديم ضمانات عادلة وملزمة قانوناً إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فكل دولة من تلك الدول أسهمت إسهاماً جيداً في الاستقرار والأمن الدولي بنبذها الخيار النووي.

وإننا على اقتناع أيضاً بأهمية نظام عدم الانتشار النووي القاضي بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، ونحث على بدء مفاوضات بشأن تلك المسألة.

إن تعزيز الأمن المشترك على الصعيد الدولي بحاجة إلى جهود تكميلية على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي يؤدي

ترى بيلاروس أن السلم والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي ليست مسائل نتوقع أن تعطى لنا مجاباً. فنحن دائماً ننظر إلى السلم والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي كمجالات يجب أن نقدم فيها إسهامنا الخاص. وهذه المسألة ليست بالنسبة إلينا مبدءاً مجرداً، بل إجراء عملياً للإسهام في قضية جماعية.

ولقد اعتدنا أن نستعرض الماضي عندما نحتاز عتبة مرحلة جديدة، ولذلك أود أن أذكر نقطتين. قبل كل شيء، قدمت بلادي تضحية لا مثيل لها بلغت ثلث عدد سكانها - أي ضحت بأرواح أفضل فتيانها وفتياتها - من أجل تحقيق نصر مؤزر للأمم التي اتحدت ضد النازيين في الحرب العالمية الثانية. ثم عندما هدد ائتلاف الاتحاد السوفياتي باختيار السيطرة في نفس الوقت على الترسنات النووية لتلك الدول العظمى وبظهور أربع دول جديدة حائزة للأسلحة النووية بدلاً من دولة واحدة، كانت بيلاروس السبابة في إعلان تخليها غير المشروط عن ترسانتها النووية، وقبلت أن تنضم بلا قيد أو شرط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحلنا دون الانتشار النووي في مرحلة ما بعد السوفيات.

إن عام ٢٠٠٠ كان هاماً بالنسبة للإسهامات العملية التي قدمتها بيلاروس من أجل تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. فلقد انضمت بيلاروس إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأصبحت أول دولة في العالم تصدق على الاتفاق المعني بتطويع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الذي تم التوقيع عليه قبل أقل من عام في اسطنبول. وأصبحت بيلاروس عضواً كاملاً العضوية في مجموعة موردي المواد النووية، وهي أحد الأنظمة الرئيسية الدولية لمراقبة المواد النووية الموردة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء ذلك الفريق على دعمهم. وقد تولت بيلاروس هذا العام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وبذلت قصارى جهدها للمساعدة على إيجاد مخرج للجمود الحاصل

السلاح وعدم الانتشار الحالية سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية. وتجدر الإشارة إلى أن بيلاروس تقدم بشكل منتظم المعلومات المطلوبة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتنفذ التزاماتها تماما بتقديم معلومات سنوية بموجب أنظمة عدم الانتشار الأخرى.

وعلاوة على الأسلحة النووية، فإن الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ليست أقل خطرا منها وهي تقتضي منا الاهتمام الدائم. ويعد سريان الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خطوة كبرى إلى الأمام على طريق القضاء على هذا التهديد القاتل للجنس البشري. ونأمل في اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه من خلال الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بروتوكول التحقق من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وإلى جانب القضاء على أسلحة الدمار الشامل الموجودة حاليا، فإن منع استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة يتسم بأهمية فائقة. وبيلاروس مقتنعة من حيث المبدأ، بضرورة إنشاء آلية للرقابة لمنع استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤكد أن هذه الآلية هي الطريقة الأقل تكلفة والأكثر ملاءمة التي يمكن اتباعها بدلا من إقامة ترسانات لأنواع جديدة من هذه الأسلحة لمجرد القضاء عليها بعد ذلك. وتستند الاقتراحات المقدمة من بيلاروس في هذا الصدد إلى النهج الوقائي الذي أصبح الآن محط تركيز الأمم المتحدة ومعقد آمالها. وليس من الحكمة بادئ ذي بدء أن يخلق المرء وحشا لمجرد أن يحاول استئناسه بعد ذلك. وقد بين التاريخ بوضوح ما قد تتمخض عنه هذه الأحداث من نتائج غير مجدية وخطيرة. إن استحداث نهج جديدة وحلول جديدة، بما في ذلك حظر أسلحة الدمار الشامل وحظر استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة في

إلى زيادة فعالية تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة بشكل عام. ولا نزال على اقتناع بأن المبادرة التي تقدمت بها جمهورية بيلاروس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية من شأنها أن تخدم صالح الأمن الأوروبي والأمن العالمي على حد سواء، فضلا عن صالح جميع الدول الأوروبية في الأجل البعيد. ويجب ألا نفوت الفرصة التاريخية التي وفرتها التحولات الجغرافية السياسية في أوائل التسعينات. إن الحالة التي انبثقت من سحب الأسلحة النووية من أراضي المنطقة التي أشرت إليها، والمركز الراهن لدول أوروبا الشرقية والوسطى بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، ينبغي تعزيزهما بالتزامات ملزمة قانونا. وواضح أن من شأن هذا الالتزام المشترك أن يوفر زحما قويا لإقامة نظام أمني حقيقي لأسرة الدول الأوروبية برمتها. وواضح لنا كذلك، بطبيعة الحال، أن العوامل السياسية الراهنة تجعل من الصعب على أغلبية شركائنا الأوروبيين القبول بهذا الاقتراح. وتبعاً لذلك يعتزم وفد بيلاروس مواصلة السعي إلى توافق في الآراء على هذه المسألة في الدورة الحالية وفي أماكن أخرى.

ونحن مقتنعون تماما بأن العنصر الأساسي في تحقيق الأمن يتمثل في ضرورة الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي وتوازن القوة القائم في العالم. وفي هذا الصدد، يعد الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها هو الأساس المنطقي للإبقاء على الاستقرار العالمي. وأي انتهاك لذلك الاستقرار سيؤدي إلى تدمير شديد الخطر لكامل هيكل الاتفاقات الدولية القائمة حاليا. ولذلك فإننا نتكلم مرة أخرى في هذه الدورة للجمعية العامة كأحد المشاركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

إن الشفافية في مسائل نزع السلاح هي أساس بناء الثقة بين الدول وأحد العوامل الأساسية لتنفيذ نظم نزع

في خدمة قضية نزع السلاح، وكذلك لابن بلدي السيد عبد القادر بن إسماعيل، الذي سيتقاعد قريبا بعد حياة حافلة كرسها تماما لنزع السلاح.

إننا نبدأ عملنا في أعقاب مؤتمر قمة الألفية، الذي سيصبح نقطة تحول بالنسبة لشعوب العالم أجمع وللمنظمة التي تجمعنا معا، من حيث أنه أتاح الفرصة، ضمن أشياء أخرى، لقادة العالم، بأن يلتزموا رسميا بألا يدخروا جهدا لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب وبالقضاء على الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل.

وقد دعمت رسالتهم القوية نتائج تاريخية، يستند إليها مشروع قرار ستتقدم به الجزائر، وهي النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي التزمت أثناءه الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأول مرة، التزاما قاطعا بالشروع في القضاء التام على ترساناتها النووية.

والآن وقد أصبح هذا الالتزام علنيا، فينبغي أن يتبعه التنفيذ وعلينا جميعا أن نضمن أن يصبح هذا التنفيذ أمرا واقعا. وعلينا أيضا أن نبذل جهودا للحفاظ على قوة الدفع وضمان أن التدابير التي تقرر اتخاذها لن تظل وعودا جوفاء، وأنها ستؤدي هنا في جنيف، كما في كل مكان آخر، إلى العمل دونما إبطاء. ويدعو البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الأمريكي السيد هولم، إلى التشجيع في هذا الصدد.

وبناء على ذلك، فقد كنا مدركين أننا لم نحقق كل شيء وأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، على الرغم من فورة الحماس المشروعة التي تمتعنا بها في اليوم الأخير للمؤتمر. ونحن نعرف أنه في الوقت الذي توصلنا فيه إلى حلول توفيقية وحققنا تقدما أدهشنا في بعض جوانبه، فما زالت هناك بعض العقبات التي استطعنا أن نطوقها ببراعة، وأن الاختلافات التي حالت دون اعتماد مؤتمر نزع

ميدان نزع السلاح، من شأنه أن يصبح الهدف الأساسي للدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح.

وقد تطرقت في بياني اليوم إلى موضوع التحولات الجيوبوليتيكية في أوروبا في بداية التسعينات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الوفد الألماني بمناسبة احتفاله أمس بالذكرى السنوية العاشرة لتوحيد البلاد الذي أصبح ممكنا نتيجة لهذه التحولات. وقد برهن توحيد ألمانيا بدوره على أنه عنصر أساسي مساعد على تعزيز الأمن وعلاقات حسن الجوار في أوروبا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا في أن تتمكن البشرية في القرن الحادي والعشرين من أن تخلص العالم في نهاية المطاف من جميع أسلحة الدمار الشامل. وسيكون من المناسب لتحقيق ذلك الهدف إعداد مدونة لقواعد السلم والثقة المتبادلة والأمن وتنفيذها كأساس عالمي للتفاعل والتعاون بين الأمم والدول بروح من التعاون المتبادل والسعي للتوصل إلى حلول للمشاكل المستعصية على الحل بالطرق السلمية المحضة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشعر بسعادة شديدة إذ أراكم، يا سيادة الرئيس، تديرون دفعة الأمور في هذه اللجنة الهامة، وإنني مقتنع بأنكم ستحققون ما فيه صالح الجميع. ويود الوفد الجزائري أن يتقدم إليكم بتهانئه الحارة وإلى سائر أعضاء مكتب اللجنة، ويؤكد لكم استعداداه للإسهام في إنجاح أعمالنا وتعاوننا التام في هذا الصدد.

كما أود أن أوجه تحية خاصة لسلفكم، صديقي السيد ريموندو غونزاليز، سفير شيلي، على طريقتة البارعة في إدارة أعمال هذه اللجنة في الدورة الماضية.

كما أود أن أتوجه بالشكر العميق للسيد جيانااتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على تفانيه

تقرير المنسق الخاص وولايتيه، وأن يتبعه إصدار ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية مهما كانت الظروف ضد أي دولة أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك من خلال إبرام صك قانوني مُلزم لجميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة.

وعلى غرار ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الجزائر، سعياً منها لإنهاء الجمود القائم في مؤتمر نزع السلاح، قدمت في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ في جنيف مقترحات عملية لإنشاء لجنة خاصة معنية بتزع السلاح ولجنة معنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونرى أن المقترحات المذكورة لم تفقد شيئاً من أهميتها وأنها جدية باستعراضها مرة أخرى.

وبالرغم من كل ذلك فليس كل شيء قائماً على جبهة نزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقّع عليها أكثر من ١٥٥ بلداً، ما زالت تلقى التصديقات وتقترب باطراد من الحصول على عدد التصديقات اللازم لدخولها حيز النفاذ. وأود الإشارة بهذه المناسبة إلى أن بلدي يعتزم التصديق على تلك المعاهدة في أسرع وقت ممكن.

ومن دواعي سرورنا كذلك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي استحدثتها معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبليندابا، وبانكوك، تشمل بالفعل ما يزيد على ١٠٠ بلد. ويود وفدي في هذا الصدد أن يعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلاً عن الجهود التي تبذلها منغوليا، التي أعلنت عن خلوها من الأسلحة النووية. ونأمل أن تصبح المناطق المعرضة للخطر، من قبيل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أيضاً مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السلاح لبرنامج عمل ما زالت مستمرة إذ اتضح أنها مستعصية على التسوية.

وقد شعرنا أننا محقون تماماً في تفكيرنا هذا لأننا كنا ندرك أن مهمة المؤتمر الاستعراضي ليست تسوية جميع مشاكل نزع السلاح النووي وهو لم يهدف إلى ذلك.

والآن ونحن نشهد إرجاء مؤقتاً فيما يتعلق بنشر الولايات المتحدة منظومة دفاعية مضادة للقذائف وهدوء التوتر الذي تصاعد مؤخراً إلى حد ما، إننا نأمل أن تتمكن جميعاً من التوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يذكر بالبيان الذي أدلىنا به بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ في الأسبوع الماضي في مؤتمر نزع السلاح معربين عن الأسف لأن المؤتمر، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح، ما زال عاجزاً عن الاتفاق على برنامج عمل بسبب الموقف المتعنت لبعض الدول النووية فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

كما أكدنا أن نزع السلاح النووي يظل هو الأولوية بالنسبة للمؤتمر وأن علينا أن ننشئ لجنة خاصة معنية بتزع السلاح النووي. وأشرنا إلى أن استخدام الفضاء الخارجي، وهو تراث للبشرية جمعاء، يجب ألا يستخدم للأغراض العسكرية. ودعونا الدول الأطراف في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى احترام التزاماتها.

وفي رأينا أن النتائج الإيجابية التي تحققت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنها أن تيسر البدء بإجراء مفاوضات ضمن نطاق مؤتمر نزع السلاح بغرض إعداد معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وبشكل فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وينبغي أن يتم ذلك بالاستناد إلى

الوكالة، وفيما يتعلق بالتعاون التقني والمساعدة التقنية، إلى إصرار بلدي على الالتزام بأهداف الوكالة وبلاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي مجال نزع السلاح، تؤيد الجزائر، وهي البلد الذي يخصص أصغر جزء من ناتجه المحلي الإجمالي لنفقات الدفاع الوطني في منطقتيه الجغرافية، تأييدا كاملا الخيار الأساسي المتعلق بكفالة أمن جميع الدول. ويشمل تعزيز هذا الأمن بالضرورة أولا تحقيق نزع السلاح النووي؛ وثانيا القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل؛ وأخيرا خفض المتوازن والتدريجي للأسلحة التقليدية على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونرى في الوقت ذاته أن الأسلحة التقليدية ينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بقدر ما تحظى به الأنواع الأخرى من الأسلحة. ويعزى السبب في ذلك بصفة خاصة إلى أن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة يقوم بإمداد شبكات الإرهاب التي ترمي أهدافها إلى زعزعة استقرار الدول، وتهديد قيم الديمقراطية، وإشاعة الدعر في صفوف السكان المدنيين. ولهذا السبب قام وفدي منذ البداية بتقديم مقترحات بناة وأداء دور نشط في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. ويود وفدي أن يشير هنا إلى نطاق ذلك المؤتمر كما حدده القرار ٥٤/٥٤ تاء، الذي اتخذ في الدورة السابقة للجمعية العامة. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للسفير سانتوس ممثل موزامبيق. ونأمل في أن تنجح المشاورات التي سنقوم بإجرائها خارج نطاق أعمال اللجنة الأولى حتى يتسنى لنا بدء الدورة الثانية في عام ٢٠٠١ وقد توافرت لنا الظروف المثلى للنجاح.

ومن هذا المنطلق، ونظرا لقرب المسافة بين أفريقيا والشرق الأوسط ووثوق الروابط بينهما، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤيد الجزائر بشكل كامل في هذا الصدد الموقف الذي اتخذته الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار حيث طالبت إسرائيل بالالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وبإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وختاما أود أن أعرب عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام عقد مؤتمر دولي من أجل تحديد طرق القضاء على الأخطار النووية. كما نود أن نعرب عما يساورنا من الإحباط إزاء عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ففي عالم يحاول تحقيق نقلة نوعية في العلاقات الدولية، في حين يواصل التقدم العلمي والتكنولوجي في الوقت ذاته تعزيز ما للإنسان من قدرة على الطبيعة، يجب أن تقتصر الذرة من الآن فصاعدا على أن تكون عاملا إيجابيا يؤدي إلى الرفاه. وينبغي ألا توضع أي عوائق في طريق تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أغراض التنمية الاقتصادية.

وقد اختارت الجزائر بعد النظر في الخيارات الأساسية المتاحة لها أن تأخذ في إجراء الأبحاث على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مختلف الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية. وتشير بوضوح نوعية ومستوى العلاقات التي كونتها الجزائر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بإخضاع مفاعليها النوويين الخاصين بالأبحاث وإنتاج النظائر المشعة لضمانات

المبادرات التي تعزز الشراكة بين دول أوروبا والبحر المتوسط لصالح شعوب كلا الساحلين.

وعملية برشلونة التي بدأت قبل عامين، تهدف إلى تعزيز وتحديد نظام البحر الأبيض المتوسط، بغية توطيد الاستقرار والازدهار، وتشجيع العمليات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية التي تضطلع بها بلدان عديدة في المنطقة، وتحقيق شراكة حقيقية قائمة على توازن المصالح وعلى احترام الاختلافات. وفي هذا الإطار نود مرة أخرى أن نقدم مشروع القرار المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

ونرى أنه يجب على اللجنة الأولى، وهي تبدأ أعمالها، أن تواصل تركيز اهتمامها على مسألتين نزع السلاح والأمن الدولي المدرجتين في جدول أعمالها. بيد أنه يجب عليها أن تفعل ذلك في نفس الوقت الذي تحاول فيه ترشيد أعمالها. وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدما في هذا الاتجاه، فإنه لا بد أيضا لجهودنا أن تتجه نحو تحقيق نتائج أفضل. ونحن من جانبنا مستعدون لإيلاء اعتبار إيجابي لأي اقتراح يقدم في سبيل هذه الغاية، ولا سيما لإمكانية تقديم مقترحاتنا ومشاريع قراراتنا على أساس مرة كل سنتين، إذا ما توصلنا إلى اتفاق عام بهذا الشأن.

ومسألة المناقشة المواضيعية، التي لا يزال منتظرا إثبات جدواها في ضوء إجراءات الدورات الأخيرة، تستحق أن تستعرض، لأنها يجب أن تركز على مشاريع القرارات وألا تؤدي إلى تكرار المناقشة العامة.

والجانب الأخير الذي يود وفدي أن يشدد عليه يتعلق بتكوين أفرقة الخبراء المنشأة للنظر في عدد من المسائل. فغالبا ما تُستبعد بلدان كثيرة من هذه الأفرقة، بينما تحتفظ بلدان أخرى بتمثيل دائم فيها. وينبغي إعادة النظر في عملية الاختيار، وخاصة عندما تكون مسائل نزع السلاح والأمن

وقد تكشف جميع أوجه القصور في مفهوم الأمن الدولي الذي ساد حتى اليوم، والذي بمقتضاه ينعم المركز بالرخاء في حين تعاني الأطراف عدم الاطمئنان من الوجهة الاقتصادية وتفتقر إلى الاستقرار والأمن، وذلك بسبب ما يترتب عليه من العديد من أشكال عدم اليقين والخطر. لذلك يبدو لنا من المحتم إعادة النظر في مسألة الأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد يُبحث فيه الجانب العسكري جنباً إلى جنب مع الأولويات الأخرى. ولا سيما المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن هذا النهج أن يتضمن على نحو شامل ومتزامن كل ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات وأخطار جديدة عبر وطنية.

وتود الجزائر فيما يتعلق بمنطقتها الجغرافية أن تدعو لاتخاذ نهج شامل ومتكامل إزاء الأمن والتنمية يجذب الحوار والاتفاق في حل الصراعات. ففي المغرب العربي، أيدت الجزائر خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية واتفاقات هيوستن التي قبلتها كل من المغرب وجبهة البوليساريو تمكينا للشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء حر، خال من التجاوزات، لا يخضع لأي نوع من القيود.

وبصفتنا نرأس حاليا منظمة الوحدة الأفريقية ولكوننا دولة أفريقية، نكرس اهتمامنا لتسوية الصراع في أفريقيا حتى تخصص هذه القارة الموارد الشحيحة المتاحة لها لأغراض التنمية والتعمير.

والجزائر عاكفة على إنشاء منطقة للتضامن في منطقة البحر المتوسط تفي بطموحات الشعوب على كلا ساحليه. وقد فتحت آليات التنسيق والحوار المنشأة من خلال عملية برشلونة + 5 ومنتدى البحر المتوسط آفاقا جديدة للترويج لإطار دائم وشامل للسلام والرخاء والتعاون المفيد لكلا الطرفين. وسوف تواصل الجزائر تقديم الدعم لجميع

انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وزيادة تطوير آليات نزع السلاح بوصفها جزءاً هاماً لا يتجزأ من الهيكل العام للأمن الدولي. ويهدف الاتجاه الثاني إلى مراجعة كل شيء أحرز في مجال الحد من التسلح وتخفيض الأسلحة، وفي المقام الأول فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية؛ وإضعاف أساس عدم الانتشار؛ ورفض الجهود التعاونية لصون السلم الدولي؛ وفرض مقام الأولية لاستبعاد الآخرين وللقدرة العسكرية.

والاتحاد الروسي يؤيد الخيار الأول. وبالتالي فإن روسيا تفي، وتعتزم الاستمرار في أن تفي، بالتزاماتها في مجال تخفيض أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والقضاء عليها، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وتشجيع إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد صدقت روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجدونا الأمل في أن تسرع أيضاً الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ عملية تصديقها، ممهدة الطريق لهذه المعاهدة ذات الأهمية القصوى لتصبح فعالة.

وصدقت روسيا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) فضلاً عن مجموعة متكاملة من الاتفاقات بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت) ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، المبرمة في نيويورك عام ١٩٩٧. وتنص هذه الاتفاقات على خفض الترسانات الاستراتيجية الروسية والأمريكية بأكثر من النصف. والآن يتوقف دخول ستارت ٢ حيز النفاذ وتنفيذ هذه التخفيضات البالغة الأثر في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية على تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة ومجموعة اتفاقات نيويورك.

وروسيا مستعدة لزيادة تخفيض أسلحتها النووية على أساس ثنائي مع الولايات المتحدة، وكذلك على أساس

الدولي في موضع خطر. فجميع الدول معنية ومهتمة بنفس القدر. وما من بلد أكثر اهتماماً من بلد آخر. ويجدونا الأمل في أن تعالج إدارة شؤون نزع السلاح هذه الحالة بضمان ألا يصبح معيار التمثيل العادل معياراً للتمثيل الدائم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي قبل كل شيء، سيدي، أن أهنيكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لهذه المناصب، وأن تتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويسرني أيضاً أن نرحب هنا بوكيل الأمين العام، السيد دانابالا، وبزملائه. ونحن متأكدون من أن جميع الوفود، وبمساعدة الأمانة العامة، ستبذل قصارى جهدها لضمان أن تتكامل أعمال اللجنة تحت قيادتكم بالنجاح.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة، التي افتتحها رؤساء الدول الأعضاء، قد وضعت معياراً عالياً للمسؤولية. وقد قال رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في مؤتمر قمة الألفية:

”والقرن الجديد للأمم المتحدة ينبغي أن يصبح وأن يسجل في التاريخ عصراً لترع السلاح بصورة حقيقية“ (A/55/PV.3).

وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً أن يتطور إلى ألفية من الاستقرار الفعال. وهذا سيتوقف إلى حد كبير على القرارات التي ستتخذ في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك في اللجنة الأولى.

وقد أشار المتكلمون السابقون، ولسبب وجيه فعال، إلى التناقض الكامن في المرحلة الحالية من عملية نزع السلاح. إذ يبدو فيها اتجاهان متعارضان. أحدهما يرمي إلى تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الحفاظ على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها، بوصفها حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي؛ وإلى منع

ونحن نرى أنه ينبغي للجمعية العامة، كما فعلت في السنة الماضية، أن تعلن تأييدها لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإن مسألة المحافظة على صلاحيتها لا يمكن أن تكون أمرا بين روسيا والولايات المتحدة وحدهما. فهذا موضوع يشغل بال جميع الدول المهتمة بتعزيز الأمن على كوكبنا.

وإننا نعتزم أن نعرض بعد قليل مشروع قرار في سبيل دعم معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونصه مطابق بالفعل لنص قرار السنة الماضية.

وينبغي أن يكون اعتماد مشروع القرار ذاك إشارة أخرى للمجتمع الدولي لتعبئة نفسه لصالح المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي وتعزيزه وإعادة تأكيد عدم السماح بتقويض عملية عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نعمل على الدعم الواسع لمشروع قرارنا.

ومما يعتبره الاتحاد الروسي اتجاهها آخر هاماً لعمل اللجنة الأولى، هو المناقشات المتعلقة بمسائل المعلومات الأمنية وبالخطوات اللازمة لمكافحة استعمال التطورات العلمية والتكنولوجية لأغراض لا تتسق مع التقدم العالمي ومهمة الحفاظ على السلام العالمي. وروسيا، إذ تدرك الأهمية الكاملة لمعالجة هذه المشاكل البالغة الأهمية، ستقدم مشروع قرار معنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" للنظر فيه. ونحن مستعدون للتعاون مع جميع البلدان ويحدونا الأمل في أن يعتمد المشروع الروسي بتوافق الآراء، كما هي الحالة في السنوات السابقة.

وقدم الرئيس بوتين في خطابه أمام قمة الألفية مبادرتين هامتين. إذ اقترحت روسيا أن يتم بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع وتنفيذ مشروع دولي يسمح بالتخلي تدريجياً عن استعمال بعض المواد المستخدمة في

متعدد الأطراف مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ومن الواضح أن هذا لن يكون ممكناً إلا إذا تمت المحافظة على توازن الأسلحة الاستراتيجية كضمان ضد العودة إلى المواجهة العالمية القائمة على القوة وسباق التسلح، وإلا إذا تمت المحافظة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ وتعزيزها.

وفي ذات الوقت، نقترح أيضاً المضي إلى القيام بتخفيضات بالغة الأثر للرؤوس الحربية أكثر من التخفيضات التي اتفق عليها الرؤساء الروس والأمريكيون في وقت سابق - أي إلى ١ ٥٠٠ قطعة بدلاً من ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠. وإبرام اتفاق بشأن تخفيضات إضافية من هذا القبيل يتوافق مع توقعات شعوب العالم ومع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ٢٠٠٠.

وقد عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تموز/يوليه ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة أوكيناوا، على الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مقترحات مفصلة بشأن الاتجاهات الرئيسية لمحادثات ستارت الثالثة. ونحن لا نرى أي عقبات تحول دون البدء الفوري بإجراء هذه المحادثات.

ومن الواضح أن التزامنا لا يمكن أن يتجاهل مشكلة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، لأن خطر انهيارها، بالإضافة إلى إمكانية تدمير نظام الاتفاقات الرئيسية لترع السلاح بأكمله، يثير اليوم قلق المجتمع الدولي. وقد اعتبرت روسيا قرار الرئيس كلينتون ألا يلتزم بنشر منظومة قذائف دفاعية وطنية خطوة متروية ومسؤولة. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن ذلك القرار نفسه ينص أيضاً على الإسراع في تطوير نظام دفاعي وطني للقذائف. ويجري تنفيذ ذلك البرنامج بسرعة كاملة، والاختبارات مستمرة.

في الختام، أود أن أؤكد على اقتناعنا الكامل بأن
الإمكانات الضخمة لمؤتمر نزع السلاح لم تستغل على الوجه
الأمثل. ونؤيد بقوة إعطاء دفعة مشتركة جديدة لأنشطة هذا
المحفل الفريد من نوعه. وسيخدم ذلك دون شك المصالح
المتوخاة من نزع السلاح.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية بأن أهنتكم، سيدي الرئيس، وكذلك
بقية أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال هذه
اللجنة. ونحن على يقين بأن خبرتكم الواسعة ستمكننا من
تحقيق النجاح في عملنا خلال هذه الدورة. كما أشكر
سلفكم، السفير الشيلي ريموندو غونزاليس، على العمل
المتماز الذي اضطلع به في إدارة أعمال اللجنة في العام
الماضي.

إن التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة وانتشارها
على مستوى العالم ينطوي على عواقب وخيمة ومعروفة.
ويؤدي الاستخدام غير السليم لتلك الأسلحة، في جملة
ظواهر أخرى، إلى تزايد جرائم العنف، والعنف الأسري،
والانتحار، والقتل عندما تدخل تلك الأسلحة بصورة غير
مشروعة إلى بلد مثل كولومبيا، وتبقى خارج سيطرة الدولة
في أيدي أناس خارجين على القانون - ومع ذلك، يمكن أن
تصبح العواقب أكثر خطورة، لأنها قد تتجاوز قضايا الأمن
الوطني وتؤثر على الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

الكفاح ضد أولئك الذين يتاجرون بالأسلحة هو
أحد أولويات حكومة كولومبيا. وتقوم السلطات الوطنية
على الدوام بعمليات في مختلف أنحاء البلاد ضد عصابات
المتاجرين بالأسلحة، التي يرتبط كثير منها بشبكات دولية.

إن كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة المتداولة في
البلدان التي تمكنت من التغلب على المواجهة المسلحة، عرفت
طريقها إلى كولومبيا من خلال طرق سرية وغير مشروعة.

صناعة الأسلحة - اليورانيوم المخضب والبلوتونيوم النقي -
في إنتاج الطاقة النووية للأغراض المدنية. والهدف من ذلك
إيجاد دورة جديدة للطاقة النووية تحل بشكل جذري مشاكل
عدم الانتشار النووي، وتضمن التنمية المستدامة فضلاً عن
تحسين البيئة العالمية بدرجة كبيرة. وفي قمة الألفية، وزعنا
وثيقة خاصة تشرح هذه المبادرة، ونأمل أن تناقش المسألة
بموضوعية، بما في ذلك في إطار المناقشة التي بدأت في فيينا.

وفي حين أن الجنس البشري ينشط على نحو متزايد
في استكشاف الفضاء الخارجي، فإن مهمة منع عسكرة
الفضاء الخارجي أضحت الآن أكثر أهمية. وفي هذا الصدد،
تقترح روسيا أن يعقد في موسكو في ربيع عام ٢٠٠١،
وتحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر دولي بشأن منع عسكرة
الفضاء الخارجي. والهدف من هذا المؤتمر هو استعراض نظر
المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة بغية الحيلولة، من خلال جهد
مشترك، وقبل أن يفوت الأوان، دون امتداد سباق التسلح
إلى الفضاء الخارجي، والعواقب الوخيمة لمثل هذا التطور
يصعب تصورها حتى على كتاب الخيال العلمي.

اقتراحنا لا يستهدف الإضرار بمصالح أي دولة. كما
أنه لن يعرقل الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي. وكون
أنه لم يتم وزع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء
الخارجي بعد يؤكد على الطابع العملي للمبادرة الروسية
ويعزز جدواها. وقد اقترحت روسيا باستمرار أن تنشأ في
إطار مؤتمر جنيف لترع السلاح لجنة مخصصة تُعنى بمنع سباق
التسلح في الفضاء الخارجي بهدف وضع ترتيبات عملية
محددة للحيلولة دون تحويل الفضاء الخارجي إلى حلبة جديدة
للمواجهة العسكرية.

ونحن نعول على دعم واسع النطاق من جانب
المجتمع الدولي للمبادرات الروسية ونأمل أن يتم تنفيذها
نتيجة جهود مشتركة للدول.

هذا الاتجار، ومن ثم القضاء عليه، يجب أن ينصب أساساً على التدابير التي تضمن مشروعية أي تجار بالأسلحة وتمنع تحويلها إلى قنوات غير مشروعة.

منذ أن طرحت كولومبيا على الجمعية العامة مبادرتها لعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وبعد موافقة الجمعية على ذلك بموجب القرار ٣٦/٤٦ (حاء) لعام ١٩٩١، ظلت المبادرة حية، خاصة من جانب البلدان المتضررة بهذا البلاء. وبعد سبع سنوات، وباعتماد القرار ٧٧/٥٣ (هـ)، قررت الجمعية العامة أن يعقد هذا المؤتمر في عام ٢٠٠١. وكولومبيا على ثقة بأن هذا المؤتمر سيتيح فرصة لإشراك المجتمع الدولي في حل مشكلة لا يمكن التأخر في معالجتها - مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالألغام، أود أن أبلغ اللجنة بأن كولومبيا صادقت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠ على اتفاقية حظر وتقييد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر إلى جانب المصادقة على بروتوكولاتها الأربعة. كذلك صادقت كولومبيا على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد - اتفاقية أوتاوا - في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في إطار قمة الألفية.

ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تمس أرواح كثير من أبناء كولومبيا بتواتر متزايد وآثار مروعة دائماً وكولومبيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، فإنها مصممة، كما جاء في الفقرة الأولى من ديباجة الاتفاقية، على أن تضع حداً للمعاناة والخسارة البشرية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه المئات من البشر كل أسبوع، معظمهم من المدنيين الأبرياء العزل، وخاصة من الأطفال، وتعرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل

ولا بد من وضع حد لهذا الاتجاه، ليس فيما يتعلق بكولومبيا فحسب، بل وكل بلد آخر يتأثر بالصراعات، وذلك من خلال اتخاذ تدابير تحول دون وصول المهرين والمجرمين إلى هذه الأسلحة، وإلا فإن الأسلحة التي تتداولها الأيدي ستظل تستخدم في هذه التجارة غير المشروعة أو بديلاً للنقد مقابل المخدرات أو المنتجات غير المشروعة الأخرى.

إن وضع استراتيجيات جماعية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يعني كذلك أننا ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الطلب على الأسلحة غير المشروعة يتولد عن وجود جماعات من الأفراد خارج طائلة القانون، ممن يحاولون تخريب النظام الدستوري ونشر العنف بغية تحقيق أهدافها، وبالتالي فإنها تلجأ إلى السوق السوداء للحصول على الأسلحة التي تحرمها القوانين في البلدان التي تنشط فيها تلك الجماعات. وإلى جانب ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الإمداد غير المشروع بالأسلحة يقوم به تجار ينتهزون ضعف الضوابط، أو عدم وجودها، على إنتاج وتوزيع وبيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، ويترجون من الموت والشقاء الذي يترتب على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

ولأن جزءاً من الاتجار غير المشروع بالأسلحة تضرب جذوره في الاقتصاد السري الذي يضم مجموعة من الأسواق السوداء الدولية التي تدعمها مصادر إمداد وشبكات اقتصاد وتوزيع ونظم مالية خاصة بها، فمن الواضح أن الكفاح ضد هذا البلاء سيقضي وضع اتفاقات للتعاون الدولي بغية التصدي لهذه الجوانب من المشكلة.

وكولومبيا، بوصفها أحد البلدان الأكثر تضرراً بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، تشارك في العملية الجارية في فيينا للتفاوض بشأن بروتوكول لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع. مع ذلك، تعتقد كولومبيا أن إبرام صك دولي لمنع

يسري مفعولها. ولقد وقّع بلدي على المعاهدة وعملية التصديق ماضية في طريقها داخل البرلمان. وفيما يتعلق بالأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة المعاهدة الدولية، فمن بين الأسباب التي تشجع كولومبيا على التصديق السريع على المعاهدة هو التغلب على العقبة التي تمنع، وفق تشريعنا، تسديد الرسوم إلى اللجنة التحضيرية إلى أن يتم اعتماد القانون الذي يقر المعاهدة.

ونحن نشارك أيضا في شبكة رصد الهزات الأرضية التي ستكون جزءا من النظام الدولي للتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك من خلال محطات لرصد الهزات الأرضية الواقعة في الروسال بالقرب من عاصمة البلد.

ختاما لكلمتي، أقول إن كولومبيا بعد التصديق على اتفاقية أوتاوا واتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل الماضي، وبمجرد أن تنتهي العملية التشريعية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستصبح طرفا في جميع الاتفاقات الأكثر أهمية وتعددية حول نزع السلاح والحد من التسليح. وبذلك نؤكد مجددا على التزامنا بتزع السلاح وبالسعي إلى عالم أكثر أمانا، عالم سلمي نستطيع أن ورثه لأجيال المستقبل بضمير مرتاح.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، أود قبل كل شيء أن أهنيكم على انتخابكم العظيم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم، وكذلك لأعضاء المكتب الآخرين، على كامل تعاون وفد بلادي في تأدية مهمتكم السامية.

وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد دانابالا، وكيل الأمين العام، وزملائه على الكفاءة والتفاني اللذين أظهروهما بشكل دائم في إدارة شؤون نزع السلاح.

دون عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، فضلا عن آثارها القاسية الأخرى التي يمتد مفعولها حتى بعد سنوات طويلة.

وفي عملية التصديق على اتفاقية أوتاوا، كانت حكومتي تأخذ في اعتبارها المسؤولية الأخلاقية والإنسانية التي تتحملها نحو حماية سكان كولومبيا من الآثار العشوائية للألغام المضادة للأفراد، وكذلك احتياجات الكولومبيين. إذ أننا نحن الكولومبيين نعلم جيدا المأساة التي تشكلها آلاف الألغام في أراضينا. ولذلك من الضروري أن نبدأ في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا الذين أصابتهم بجروح في صراعنا المسلح. وفي هذا الصدد، نضع برامج لتوفير المساعدة لهؤلاء الضحايا من أجل تأهيلهم وإعادة اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ونأمل أن نواصل هذا العمل بمساعدة سخية من المجتمع الدولي، مثل المساعدة التي منحتنا إياها الحكومة الكندية.

لقد دفع الصراع الذي تعيشه الحكومة إلى صياغة استراتيجية شاملة تعرف بخطة كولومبيا. والعنصر الرئيسي في هذه الخطة هو التسوية السياسية للصراع المسلح. كذلك تشمل الخطة استراتيجية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وأيضا استراتيجيات تكميلية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المؤسسي وحماية حقوق الإنسان. الخطة الكولومبية هي استراتيجية شاملة تمت صياغتها لتحقيق السلام في النهاية، عن طريق تقوية أركان الدولة والسماح لها بتحمل مسؤولياتها. ولكي تحقق الحكومة هذه الأهداف طلبت التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات، وأيضا على أساس الدعم الدولي لعملية السلام.

كولومبيا واحدة من ٤٤ دولة تصديقها على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية مطلوب لكي

وهكذا فإن بلادي، مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مصممة بقوة على أن تسعى إلى حل إقليمي لهذا البلاء.

لقد مكنت الإرادة السياسية، وكذلك العمل المنظم الذي تم القيام به في المنطقة دون الإقليمية، من تحقيق إنجاز محدد هو اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة في أبوجا، نيجيريا، بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، القرار بوقف صنع واستيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا.

وتم توسيع وتشديد قرار الوقف، الذي سرى مفعوله في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، من خلال برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية المصمم لإيجاد التوازنات اللازمة بين الحاجة الملحة إلى الأمن والاستقرار والحاجة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة.

والهدف طويل المدى لهذا البرنامج هو تكوين ثقافة حقيقية للسلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

ويشكل احتفال شعلة السلام الذي أقيم في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي في أغادير، بالنيجر، تمثيلا كاملا لإرادة من جانب دول الجماعة الاقتصادية لمحاربة انتشار وتكديس الأسلحة الصغيرة في أراضيها والقضاء عليها.

ومن حسن الطالع أن الأعمال التي تقوم بها بلدان منطقتنا الفرعية ليست بمعزل عن غيرها. فهي جزء لا يتجزأ من الحملة الدولية واسعة النطاق لوقف التكديس والتداول والاستخدام غير المشروع للأسلحة الخفيفة.

وفي أفريقيا اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية - عند اجتماعها في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩ - قرارات محددة ومسؤولة تقضي بالتصدي للمساءلة الحساسة الخاصة بانتشار هذه الأسلحة وتداولها بشكل غير مشروع. وفي تنفيذ هذه القرارات نظمت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة

منذ تأسيس الأمم المتحدة ظلت مسائل نزع السلاح تحتل موقعا رئيسيا في النظام الأمني الجماعي، وتقيم المنظمة الدولية بشكل تدريجي نظاما لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ولتحقيق ذلك، يجب القول إنه تم إحراز تقدم مثير للإعجاب خلال العقد الماضي لصالح نزع السلاح العام الكامل، الذي يمكن التحقق منه على النحو السليم من خلال الالتزام الجماعي دائم التجديد بأن يحظى العالم بالسلم والأمن والاستقرار.

ولكن لا بد من الاعتراف بأنه رغم التقدم الهائل يجب ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة أن المطلوب عمله لبلوغ الحالة المثالية في نزع السلاح ما زال كثيرا.

وفي مجال ما يسمى بالأسلحة التقليدية، نجد أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه الخصوص هي التي ما زالت تشكل بلاء حقيقيا، ليس بسبب المعاناة الهائلة التي تسببها للسكان المدنيين فحسب، بل أيضا، وقبل كل شيء، لأنها تسبب تفاقم الصراعات من خلال هذا الانتشار، وتشجع الأعمال الإرهابية والاتجار بجميع أنواعه، وفي الوقت ذاته تعقد تطبيق سياسات تعزيز السلام وإعادة الإعمار الوطني بعد الصراع.

أفريقيا هي التي تدفع ثمنا باهظا لانتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها بدون قيود، فهذه الأسلحة مصدر دائم لزعة الاستقرار بين دول القارة.

ولهذا السبب تتفق السنغال في الرأي مع بلدان عديدة فيما يتعلق بالأولوية المطلقة المطلوب إعطاؤها للاستراتيجيات والسياسات المصممة لمكافحة تداول هذه الأسلحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بها.

الأولى هنا في نيويورك من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس أقمنا بالطابع الملح لإيجاد استجابات مناسبة لهذه القضية.

وترى السنغال، شأنها شأن بلدان أخرى، أن العمل الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة يجب أن يستهدف تعزيز القواعد والأنظمة الخاصة بنقل الأسلحة، وتحقيق المزيد من الشفافية فيما يتصل بالمعاملات التجارية وأنشطة السمسرة، وضمان زيادة التعاون الحاسم في تنفيذ البرامج الإقليمية والوطنية لجمع هذه الأسلحة وتدميرها.

وفي السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، ينبغي للمؤتمر أن يعتمد في نهاية المطاف برنامجا للعمل يتضمن أحكاما لا تكون ذات طابع سياسي فقط، بل ذات طابع قانوني ملزم أيضا. مع الاعتراف في نفس الوقت بأن التدابير المتعلقة بمراقبة وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الصغيرة، وإن كانت قد تبدو ضرورية، فإنها ينبغي ألاّ تمس بأي حال من الأحوال الحق السيادي للدول في الدفاع المشروع عن النفس، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد من أنه قد تمت ملاحظة حقيقة أن مشكلة انتشار التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة تشكل مصدر قلق كبير لبلدي، السنغال. ومن المصادر الأخرى المسببة للقلق لنا قضية الألغام المضادة للأفراد. ومما لا شك فيه أن دخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في شهر آذار/مارس ١٩٩٩ يمثل مرحلة هامة في جهود المجتمع الدولي لصالح نزع السلاح والقضاء التام على تلك الأسلحة المدمرة، التي تعد الآفة الحقيقية لعصرنا. ولكن يتعين علينا الآن أن نبذل المزيد من الجهد من أجل التنفيذ العملي للأحكام ذات الصلة من ذلك الصك القانوني الدولي الهام.

الأفريقية أول اجتماع قاري للخبراء الأفريقيين عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠. بمشاركة الأمم المتحدة وممثلي حكومات السويد وهولندا وسويسرا. وقد سعى الاجتماع إلى الإعداد لعقد مؤتمر وزاري معني بتحديد نهج أفريقي مشترك استبقا لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ولا بد من التأكيد على أن الحاجة إلى حماية أفريقيا من هذه الآفة تتجاوز حدود القارة، التي ينبغي لنا أن نتذكر أنها لا تنتج أسلحة. إن المجتمع الدولي بأسره، لا سيما البلدان المنتجة للأسلحة، مطالب بالقيام بعمل دولي مستمر ومنسق لحسم كل الجوانب المرتبطة بانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية في أمريكا اللاتينية وفي إطار الاتحاد الأوروبي.

من الواضح أن أيًا من هذه الأعمال والمبادرات، مهما كانت أهميتها، لن تحقق أهدافها ما لم تتم مواءمتها من جانب أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أجرى مجلس الأمن مناقشة تنويرية جدا حول هذه المسألة، أشار فيها إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل أحد العوامل المزعزعة للاستقرار، التي تقوض التنفيذ السليم لاتفاقات السلام وتعد الأنشطة الرامية إلى توطيد السلام. وتعرقل السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتدلل أهمية هذا التشخيص على الأهمية الكبيرة التي يجب أن تعلق على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت دورتها

وينبغي أن نرحب أيضا بالقرارين الأخيرين اللذين اتخذهما مجلس الدوما الروسي بالموافقة على المصادقة على معاهدة ستارت الثانية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وآمل أن يساهم ذلك في مبادرات جديدة في مجال نزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من هذه المنجزات، ما زال أمامنا شوط طويل ينبغي أن نقطعه للوصول إلى نزع السلاح النووي الكامل وعدم الانتشار النووي، والواقع أننا عندما نلخص المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية، فإننا مجبرون على التسليم بأنه حدث قدر من الجمود التام أو حتى التراجع خلال العامين الماضيين. ومن الطبيعي أن هذا الوضع يثير تساؤلات حول الكيفية التي نستطيع بها أن نتابع الزخم الذي حققناه خلال السنوات الخمس الأخيرة.

لقد ردّد الأمين العام كوفي عنان - عند افتتاحه أعمال المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار يوم ٢٤ نيسان/أبريل - الشواغل التي أثارها درع الدفاع المضاد للقذائف ونتائجه على المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وقال:

”إن آخر تحد يواجهها في مجال نزع السلاح النووي يتمثل في الضغط المتعاظم من أجل نشر دفاعات وطنية مضادة للقذائف“.

إننا نرى أن الجهود التي تبذل في مجال نزع السلاح النووي ينبغي أن تستهدف أولا وقبل كل شيء تفادي أسباب التنافس بين الدول النووية.

وبالإضافة إلى هذا القلق الذي يساور المجتمع الدولي، هناك مشكلة ركود مؤتمر نزع السلاح، وبلدي عضو فيه. والواقع أن هذه الهيئة المرجعية الفريدة في ميدان نزع السلاح النووي تجد نفسها منذ ما يزيد على ثلاث سنوات مشلولة

وفي هذا السياق، نرحب بنتيجة الاجتماع الثاني للدول الأطراف الذي عقد في جنيف من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، لا سيما في إطار إزالة الألغام، الذي يمكن أن يستفيد من قدر أكبر من الموارد المالية والمادية والتقنية. كذلك، كان نشر ”تقرير رصد الألغام الأرضية ٢٠٠٠“ في ٧ أيلول/سبتمبر مصدر ارتياح، لا سيما وأنه يؤكد على حدوث انخفاض مذهل في إنتاج أدوات الفتك هذه، وتدمير معجل لمخزونها، وتوقف شبه تام للتجار بهذه الأسلحة منذ بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا.

وتعلق بلادي أيضا أهمية خاصة على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي العام الكامل القابل للتحقق. وعلاوة على ذلك، تحقق تقدم كبير في العقد المنصرم في تخفيض أسلحة الدمار الشامل هذه والقضاء عليها ومنع انتشارها. ويشمل هذا التقدم بدء سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ وتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتوقيع أغلبية بلدان العالم على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرى أن جميع هذه المنجزات تمثل دوّما شك خطوات هامة في الاتجاه الصحيح.

وبالإضافة إلى ذلك، حدثت تطورات إيجابية في المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتصل في جملة أمور بالالتزام غير المشروط من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تمضي صوب القضاء الكامل على ترساناتها النووية. ونحن ندين بالفضل فيما يتعلق بهذه الانطلاقة الكبيرة لما تحلى به رئيس المؤتمر صديقي السفير بعلي ممثل الجزائر من بصيرة نافذة ومهارات تفاوضية عالية ومرة أخرى أقدم إليه بتهانئ وفد بلادي على هذا الإنجاز الهام الذي عزز معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي.

تعزيز الثقة بآليات نزع السلاح، والمساعدة على تحديد مفاهيم جديدة للأمن الدولي.

وتمشيا مع هذا المنظور نؤمن بأن فكرة الأمن البشري تمثل نهجا يحدد مهمتنا ويثريها حيث تشكل إطارا مفاهيميا محوره الإنسان. وبالإضافة إلى إبراز دور القانون الإنساني وحقوق الإنسان بوصفهما دعامتين أساسيتين للتنمية فإن فكرة الأمن البشري تعطي أيضا، في جملة أمور، زخما مضافا إلى الجهود الرامية إلى تحقيق حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

لذلك نؤيد تمام التأييد عقد مؤتمر دولي عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة بجميع جوانبه، كجزء من الجهد الرامي إلى تشجيع نهج شامل حقا يمكنه أن يقلل الأثر السلبي الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة. وبغية تحقيق هذا الهدف. نعتقد بأن من الأهمية إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. والمهم للمؤتمر أن يخرج بنتيجة ناجحة بغية تخفيض درجة الأخطار التي يواجهها الأشخاص المهددين بهذه الأسلحة أيما تهديد - لا سيما الأطفال الذين كثيرا ما يجندون في مختلف الصراعات حول العالم. وقد تم إبراز هذه المشكلة بوضوح وعلى نحو مأساوي في دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فكتشفت أنه في العقد الماضي مات مليوناً طفل كنتيجة مباشرة للصراعات المسلحة، وجرح ٦ ملايين طفل جراحهم خطيرة أو أصيبوا بإعاقة دائمة. ومن المشجع أن نلاحظ أنه أحرز بعض التقدم في هذا المجال، بما في ذلك التقدم بأفكار خلاقة من قبيل برنامجي "الأسلحة مقابل التنمية" و "الأسلحة مقابل الغذاء"، فضلا عن تدابير عملية لنزع السلاح في بعض المجتمعات المحلية.

بفعل اعتبارات لا علاقة لها بسمعتها الراسخة المتصفة بالفعالية، وبعملها المعتاد بروح من توافق الآراء.

وهذه الحالة التي يؤسف لها جعلت من المتعذر استمرار المفاوضات بشأن ما يسمى باتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية للاستعمالات العسكرية. فالمفاوضات هذه كانت قد بدأت عام ١٩٩٨.

ويود وفد بلادي أن يطالب أعضاء هذا المؤتمر مرة أخرى بإجراء مشاورات محايمة وباستعادة مناخ الثقة بينهم. فهذا المناخ هو السبيل الوحيد للنجاح في هذه المهمة الجسيمة ألا وهي إزالة الأسلحة النووية على نحو كامل وقابل للتحقق وشامل كإنجاز جماعي.

منذ أكثر من ٥٠ عاما ما زلنا نعمل معا كمجتمع للأمم على خفض الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة، ولا بد لنا من مواصلة هذه الجهود لأن نزع السلاح النووي ليس من شأنه أن يكون إسهاما كبيرا في الدلالة على حقبة من السلم والأمن العالميين فحسب، وإنما أيضا أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة كما يقول الناس باستمرار أن نزع السلاح ضروري لمنع الصراعات في بلدان نامية عديدة. ومن المؤكد أن الصراعات هي أسوأ عدو للتنمية. علاوة على ذلك، يجري ربط ثروات واسعة بسباق التسلح - الأمر الذي يلحق الضرر بسياسات التنمية المستدامة. وعلينا اليوم أن نصصح هذه الحالة وأن نتأكد من أننا نولي تنمية الدول أفضل اهتمامنا في فجر الألفية الجديدة.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

شيلي تتبع سياسة براغماتية، وهي على استعداد لتأييد نهج جديدة. لذلك نعتقد بأن من الضروري أن يتوجه عمل اللجنة الأولى نحو تحقيق عدد من الأهداف القادرة على

ولدى استعراض عناصر الفتوى التي أصدرتها المحكمة، يتضح لنا - نظرا للآثار المدمرة والواسعة النطاق الناجمة عن استعمال الأسلحة النووية وما تسببه من أضرار للبشرية يصعب حصرها - أن الفتوى تجمع مسألتين تتعلقان بقانون نزع السلاح والقانون الإنساني. علاوة على ذلك، ووفقا للقانون الدولي - أحكام المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ضمن أحكام أخرى - يترتب على المجتمع الدولي التزام قاطع بصون السلم والأمن، وبغية الوفاء بهذا الالتزام فإن أي استعمال لهذا الأسلحة أو التهديد باستعمالها يجب أن يكون محظورا.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأن مجرد حيازة أسلحة نووية في حالات من العداوة الشديدة يمكن أن يشكل تهديدا باستعمال القوة، الأمر الذي تحظره الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والمادتان ٥٢ و ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وهي المواد التي تعنى باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وبالمعاهدات التي تتعارض مع معايير ملزمة في القانون الدولي لا يمكن الانتقاص منها.

وترى شيلي أن فتوى محكمة العدل الدولية تشكل إطارا مفاهيميا أساسيا سيفتح سبلا جديدة أمام التعاون القائم على الثقة، بدلا من التهديد بالمواجهة التي من شأنها أن تسبب عواقب مهلكة على البشرية. ونعتقد، علاوة على ذلك، أن من المفيد في المستقبل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بشأن مسائل ذات أهمية مماثلة.

والحوار والتفاوض بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية ذاتها يشكلان إطارا هاما لإحراز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي وفي القضاء على الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ومن نظم إيصالها. وقد رحبنا مع الارتياح بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخرا بشأن المعاهدة الثانية لحفض الأسلحة الاستراتيجية، ولكن بغض النظر عن ذلك

ونظرا لاستمرار المأزق الذي يعرقل عمل مؤتمر نزع السلاح، نعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان وجوب تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. علاوة على ذلك، ونظرا لغياب الإرادة السياسية لإحراز تقدم حقيقي مفيد في هذه المجالات، نواصل تأييدنا الكامل للمبادرة التي اتخذها التحالف المؤيد لوضع "جدول أعمال جديد" بغية تضمينه عناصر للمناقشة تكون انعكاسا دقيقا لحقائقنا المعاصرة.

ومع ذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى النتيجة التي خلص إليها أحدث مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الالتزام الذي لا لبس فيه من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك المؤتمر بالعمل على الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ويجب ترجمة هذا الالتزام دونما إبطاء إلى عملية تفاوض، ويتعين اتخاذ تدابير عملية للتحرك تدريجيا وبصورة منتظمة نحو هذا الهدف. ونعتقد أن من الأهمية التأكيد على أن الإجراءات والحقوق التي تنبع من المعاهدة تشكل لجميع الأطراف برنامج عمل واضح يرمي إلى تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ولا يسعنا أن نستمر في القبول بنظام دولي تواصل فيه مجموعة صغيرة من الدول الاستثناء بالحق في حيازة أسلحة نووية، بينما تفتقر الأغلبية العظمى من الدول إلى هذا الحق.

ولهذا السبب، ولأن شيلي تلتزم التزاما راسخا بالقانون الدولي، نود أن نصر مرة أخرى على صلاحية مضمون فتوى محكمة العدل الدولية التي أبرزت فيها المحكمة التزام الدخول في مفاوضات تتعلق بنزع السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة واحتتام تلك المفاوضات بحسن نية. وتشكل تلك الفتوى أساسا صلبا لا يجوز تجاهله.

بل هو ثمرة لجملة أشياء من بينها الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي. وبوصفنا من البلدان الأعضاء في منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، نرى من الملائم إبراز الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة الدولية في تعزيز السلام الدائم في شبه الجزيرة المذكورة. ولا شك في أنها قد برهنت على فعاليتها بالمساهمة في وضع معايير عدم الانتشار، وتعزيز الاستقرار والسلام الإقليمي، وتحويلها إلى آلية لبناء الثقة ولكونها بمثابة نموذج للدبلوماسية الوقائية.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي أقر عقدها في قرارات متتالية للجمعية العامة، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا للموقف الذي تتخذه بلدان حركة عدم الانحياز في هذا الشأن. ونرى من الضروري التوصل على وجه السرعة إلى توافق في الآراء من أجل إعطائها محتوى موضوعيا تتجلى فيه التغييرات التي وقعت على المسرح الدولي منذ عقد آخر دورة استثنائية للجمعية، فضلا عن التقدم الذي تم إحرازه في مجال نزع السلاح. كما يجب أن نولي العناية الواجبة للمسائل الناشئة. وينبغي أن تولي الجمعية العامة أيضا اهتماما خاصا بالمقترحات الجديدة، ونعتمد لذلك مواصلة السعي لتحقيق أوسع نطاق ممكن من مشاركة المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال نزع السلاح، ونرحب في الوقت نفسه بالمساهمات الابتكارية التي تواصل تقديمها.

وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ليست الأهمية الحيوية للأمن في مجال النقل البحري الدولي للنفايات المشعة بحاجة إلى بيان. وقد كانت شيلي من البلدان التي عملت على إبقاء هذا الشاغل حيا في كثير من المحافل المختلفة. ونعرب عن ترحيبنا بجملة إنجازات منها أن هيئة نزع السلاح اعترفت في تقريرها عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بالتعاون الذي يمكن أن يترتب على إنشاء

وباستثناء التقدم الذي أحرز في مجالات أخرى قليلة فإن الحالة السائدة ليست مشجعة بوجه عام. ونلاحظ استفاد الصيغ والأفكار المتعاقبة، مهما بلغ حظها من الابتكار، التي من شأنها المساعدة على كفاءة فعالية العملية التفاوضية حتى فيما يتعلق ببعض من أشد المسائل إلحاحا على جدول أعمال نزع السلاح الدولي.

وتعتمد ركيزة عملية نزع السلاح، التي ترمي في نهاية المطاف إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، على توافر مستوى من الثبات يضمن الأمن النسبي لمختلف الجهات الفاعلة الدولية. وبعبارة أخرى، يتوقف هذا التوازن على درجة الثقة المتبادلة بين الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة النووية، بالنظر إلى الإمكانيات العملية لمنظومات القذائف والقيود الواقعة عليها، مما يوجد بالتالي مناخا مهيأ لاستعمال هذه الأسلحة. وتشكل إمكانية أن تطرأ تعديلات على هذه العلاقة الأساسية، إضافة إلى وجود صراعات أخرى لم تتم تسويتها، خطرا يهدد الأسس التي يقوم عليها ببيان عدم الانتشار.

وفيما يتصل بنظام عدم الانتشار، يشرفني أن أعلن قيام شيلي في ١٢ تموز/يوليه بإيداع صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، فصارت اليوم بذلك البلد الستين الذي صدق على المعاهدة والدولة الثلاثين من الدول الـ ٤٤ اللازمة لدخولها حيز النفاذ. ونحن لذلك نهيئ بجميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك. كما نناشد جميع الدول التقيد بحظر طوعي على التجارب التي تتم عن طريق التفجيرات النووية حتى يبدأ سريان المعاهدة.

وقد تابعتنا باهتمام خاص المباحثات التاريخية التي جرت في شهر حزيران/يونيه الماضي بين حكومتي شمال شبه الجزيرة الكورية وجنوبه. ونرى أن هذا التطور ليس عفويا

المركز، وهو التزام واضح الآن في مساهماتنا المالية في عمله، كما كان واضحا أثناء عملية إعادة تنشيطه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي.

تكتمل بذلك قائمة المتكلمين بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

هذه المناطق في تطبيق المعايير التي تنظم النقل الدولي لهذه المواد.

وبالمثل، نلاحظ أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي صدرت في الآونة الأخيرة أبرزت أهمية عامل الأمن في النقل الدولي للمواد المشعة. لذلك نؤكد مجددا في هذا المنتدى ضرورة مواصلة اعتماد التدابير اللازمة لتنظيم النقل البحري الدولي استنادا إلى أرفع مستويات الأمن الواجبة التطبيق، ومن ثم ضمان سلامة الأشخاص والنظم الإيكولوجية المناظرة والموارد الطبيعية. ونرى أن مذهب إساءة استخدام الحقوق، عند الاشتراك في أنشطة عالية الخطورة، ونظام المسؤولية الموضوعية، يشكلان أساسا مذهبيا طيبا للتوصل إلى حلول منصفة للمشاكل في هذا المجال. وباختصار، فهذا موضوع يؤثر على المجتمع الدولي برمته، ولا ينبغي أن تعنى به الدول الساحلية والحزبية وحدها، نظرا لما يقترن بالعمليات من هذا الطابع من مخاطر تفوق الحصر.

وكدليل آخر على ما تعلقه شيلي من أهمية على هذه المسألة، فإننا نرعى إقامة حلقة دراسية عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ستعقد عام ٢٠٠١ في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما.

وفي هذا الصدد، وعلى سبيل الاختتام، نود أن نسترعي الاهتمام للعمل الذي يقوم به المركز الإقليمي، الذي أعد بعد إحيائه بوقت قصير برنامجا مكثفا لأنشطة تعزيز السلام والأمن، وللدور الذي يؤديه هذا المركز في السياسة التي تروج لها شيلي في المنطقة من أجل تهيئة مناخ من تدابير بناء الثقة. ونود أيضا أن نبرز التزامنا تجاه هذا